

تكرار من عطف الخاص على العام لان المقصود  
 ذكر الصفات الواجبات والمستحبات على  
 التفصيل ولو استغنى عنها بالعام عن الخاص  
 لكان ذلك ذا اربعة الى الجهل في كثير من الفقهاء  
 لان ادخال الجزئيات تحت كليتها عسير  
 وخطر الجهل في هذا العلم عظيم احترازاً  
 عن الكراهة الشرعية اي انه لما كانت الكراهة  
 لفظاً مستتر كما تطلق في اصول الفقه على ما اذا  
 كان كذلك على ما ذكره من طلب الكلف وفي  
 اصطلاح اهل اصول الدين على ما فسرت به  
 من ذلك وحاق ما عسى ان يدّهب اليه الوهم  
 من معنى الكراهة في اصول الفقهاء وان  
 ينافي الارادة سيما والمعتزلة يقولون ان  
 الارادة على وفق الامر وتأبته فاعراضه  
 انه تعالى بتفسير معنى الارادة دفعا لذلك  
 وفيه مع ذلك التنبه على خطا المعتزلة  
 كما بان الاثبات والمدائكة وذهب بعضهم الى  
 ان الايمان في حق المدائكة ضروري فلا يتحقق  
 به التكليف مع تقديري العلم

فلاجر

فلاجر له في الحافة لهذا المحل بالحاقه في  
 الهامش لاني اصل السّرح يلزم عنه وجوب  
 الكائنات كلزوم الخ اي فينشا عنه وجود  
 الخلائق من غير ان يكون له اختيار فيه  
 يلزم من حركة الاصبع الخ ان قلت يلزم من  
 وجود الجوهر وجود العرض فيكون الجوهر  
 علة في العرض وهو باطل قلت المراد ان حركة  
 الخاتم باسنة من حركة الاصبع لان جهة لها لا مجرد  
 اللزوم بمعنى عدم الانفكاك ونحن نقول الموجد  
 للمركبات المولي جل وعز ولكن اذا وجد  
 شرطها الخ فان قلت قالوا في هذا التقسيم انه  
 يتوقف على وجود شرط واشتق ما منع ولم  
 يذكر وان توقفه على سبب فوجه ذلك قلنا  
 التاثير عند هولاء يتوقف على الثلاثة لكن السبب  
 عندهم هو نفس التلبيس فلذلك لم يعده  
 اما توقفه على سبب خارج فلا ذكره السلفان  
 تبيينه يوجب من كلامه ان انقسام الفاعل  
 ثلاثة وهو كما ذكرنا في سّرح الكبري وفضيلة  
 ذلك انها لا تزيد على ذلك وذلك كما نقل

Copyrighted by King Fahd University